

الحرب الاقتصادية!

بسم أبو عبد الله

السيطرة لإيهامنا أن الأمور منتبهة، وعلينا الاستسلام، وفي جزء من هذا العرض كان هناك شيء من الحقيقة، ولكن ليس كلها، إلا أن الحكمة والصمود الأسطوري للشعب والجيش والقائد أحيطا هذه المحاولة.

الآن يريدون تكرار الطريقة نفسها، لكن عبر الحرب الاقتصادية، والتهويل علينا، لتحقيق هزيمة افتراضية لم يحققوها بأقوى الظروف، وهنا لا بد من الانتباه من الصفحات الصفراء، ومن الضخ الإعلامي، ومن الانعادات اليومية، ومن كثرة المنظرين الاقتصاديين الذين يهولون علينا، وكأننا أمام أول تجربة، أو كأننا في بداية الحرب، وليس لدينا تجارب نتعلم منها.

إن أهم ما يجب العمل عليه حالياً هو التوعية المجتمعية، وتكثيف جهود المؤسسات المعنية الرسمية والشعبية، وضرب حلقات الفساد الوسطى والصغيرة التي تلعب دوراً سلبياً في الاختناقات والأزمات، وأما الفساد الكبير فأكبر أنه لا بد من التعامل معه، كما التعامل مع الإرهاب وادعائه، فهؤلاء الحيتان سينتهي المطاف بهم، وبأموالهم في أحضان خصومنا، وأعدائنا، لأنهم جشعون أنانيين، لا يفكرون إلا بأنفسهم وثرواتهم، وإذا استطعنا تقديم محفزات للاستثمار الصغير والمتوسط، ودعم الزراعة الصغيرة، فهذه إحدى الأدوات المكنة التي تعمل عليها الحكومة، والتي ليس المطلوب شتمها صباح- مساءً، ولكن المطلوب تقديم المقترحات التي بالتعاون بين مختلف الجهات العامة والخاصة، للتخفيف من الحرب الاقتصادية التي تشن علينا بشراسة الآن.

ليس لدى أحد عصا سحرية تعرف ذلك، لكن المطلوب دينامية أسرع، لتوعية الرأي العام وزجه للمساعدة، وليس تأليه كما يفعل البعض على طريقة (الصراخ والعويل) من دون مبادرة.

استعادة بعض العافية في العديد من المفاصل الاقتصادية، وتحرير مناطق واسعة جداً من الأراضي السورية، كان لا بد من استمرار الضغط الشديد لمنع عودة الحياة إلى طبيعتها، ولهذا تم اللجوء إلى ما يمكن أن أسميه (تشديد الحرب الاقتصادية) مترافقا مع حرب إعلامية مرافقة بهدف زعزعة الاستقرار الداخلي، وتأليب الرأي العام، وتفكيك الحاضنة الاجتماعية الواسعة، وإنهاكها بعد سنوات الحرب والإرهاب والقتل والتهجير، ومن هنا نفهم لماذا تم تصديق ما يسمى (قانون قيصر) الآن، وإعادته للنقاش، وتسليط وسائل الإعلام المعادية الأضواء عليه، والتهويل علينا بأن الأمور تسير إلى الأسوأ بما فيها الانهيار.

بالطبع لا أقل أبداً من قدرة خصومنا وأعدائنا، ولكن في الوقت نفسه لا أهول ما يحدث بحيث يتحول الأمر إلى حالة خوف جمعي يؤثر على رأينا العام، والطريقة التي نستخدمها حالياً سبق أن استخدموها للوصول لما سماه الرئيس الأسد (الهزيمة الافتراضية) أي أن تقتل لدى الجميع الإحساس بالمبادرة، والمقدرة على المقاومة، والإبداع في الحلول، وهو ما يعمل عليه بعض اليائسين والسليبين، والميئسين، والمهولين، حتى ليكاد المرء يعتقد أن الهزيمة حاصلة، وهو أمر استخدموه معنا في حالتين سابقاً:

– الأولى: ما قصة التظاهرات السلمية، حيث كانت قناة الجزيرة تضع خريطة سورية، وترسم عليها ما سموه بقمع التظاهرات بشكل واسع لتتهم أن عدد التظاهرين يعادل سكان سورية، ومع ذلك كنا نقاشهم بالرقم، والإحصاء، ونحيط هذه الفرضية. – الثانية: نجاح السيطرة على الأرض، وانتشار الجماعات الإرهابية على مساحة واسعة بغض النظر عن تسمياتها، لأن المشغل واحد، حيث كان يتم العمل عبر الخرائط لتوسيع

تدمير ممنهج للبنية التحتية للمدن والقرى (النفط- الكهرباء- المياه- الصحة- التعليم... إلخ)، ويمكن لأي مواطن سوري أن يطالع على الأرقام والإحصاءات لحجم الدمار الذي استهدفته التنظيمات الإرهابية طيلة سنوات الحرب.

× كان الهدف المباشر لكل هذا الإجراء والتدمير المنهج تحويل سورية إلى (دولة فاشلة) تمهيداً لإضعافها تحت الوصاية الدولية، وترتيب الأمور وفقاً لمصالحهم وأهدافهم، بحيث يأتون بحثالاتهم التي ربوها في الخارج لتتسلم الحكم، وليقدموهم كمخلصين منتظرين لمعاونة الشعب السوري (وهذه المرحلة فشلت وسقطت) لأن مؤسسات الدولة استمرت بعملها وخدماتها، ودفعت الرواتب ومواجهة هذه المحاولات القذرة التي استمرت لسنوات.

× بعد تمكن الجيش العربي السوري البطل من تحرير مناطق واسعة من سيطرة الإرهابيين وادعائهم، وبدء إعادة الحياة الطبيعية إلى تلك المدن والقرى، انكشفت بوضوح شديد تلك الشعارات الواهية والكذب، والتضليل الذي مارسوه لسنوات بحق الفئات الشعبية، وتبين لهؤلاء أن الخلاص هو عبر الدولة ومؤسساتها، وأن الحامي الحقيقي لهم هو الجيش العربي السوري، وبالنسبة كان الإرهابيون يدمرون كل أسس الحياة ومقوماتها قبل انسحابهم، والأدلة أكثر من أن تحصى، ولعلم فإن أحد المسؤولين الكبار عن السودان والموارد المائية قال لي إن خبراء أجانب متخصصين كانوا يقومون بتعطيل الكثير من الجوانب الفنية في السودان منعاً من الاستفادة منها، وإن عناصر مدربة كانت تشر في كل ذلك التخريب، وإذا أخذنا قطاع النفط الآن، وما أعلنه ترامب وتدفع الخبراء من شركات في المنطقة نفهم أكثر من يقود ويدير ويدير أسس حياة ونماء السوريين.

• بعد إخفاق كل هذه الأدوات، والأساليب، وتمكن الدولة من

لمن لا يتذكر نريد التذكير أن أدوات الحرب الاقتصادية كانت مترافقة منذ بداية الحرب الفاشية على بلادنا مع الأدوات الأخرى، ولم تتوقف يوماً واحداً أبداً، والعقوبات الجائرة على مؤسسات الدولة السورية ظلت ملازمة للإرهاب المعولم، الذي أطلق من أنحاء العالم كله باتجاه سورية «البنيتاغون اعترف في إحدى وثائقه بوجود ٨٢ جنسية من الإرهابيين»، ولذلك فإن محاولات بعض الصفحات المشبوهة، ووسائل الإعلام المجرمة لتخويفنا وبب العرب في نفوسنا، لم تنجح أبداً.

ما يلاحظ مؤخراً أن هناك حملة واسعة تشن من قبل الأطراف نفسها بهدف تهربنا، وجعلنا نستسلم بعد هذه التضحيات الهائلة التي قدمها الشعب السوري، ومنها أن الاقتصاد السوري ينهار، وأن انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدولار سيؤتي ثماره، من خلال زيادة الضغوطات إلى أقصاها حتى يستجيبوا للمطالب الأميركية حسب ما يعتقدون، وهذا الأمر يتم تطبيقه بتوسيع دائرة الحصار لسورية من خلال ما يحدث في لبنان والعراق، والضغط والحصار الشديدين على إيران، من أجل تخفيف منابع الدعم المتبادل، أو الدعم الذي تقدمه أطراف محور المقاومة لبعضها البعض.

الحقيقة أنا لا أحاول كعادتي أن أسفخ من حجم الضغوطات الأميركية الغربية أبداً، بل أريد الإشارة إلى بعض النقاط المهمة: • لم يتوقف الحصار الجائر الاقتصادي على سورية، وكان هذا الحصار يتراقظ طرماً مع تزايد وتوسع الإرهاب، وعملياته بهدف تحقيق الأثر النفسي على القاعدة الشعبية السورية، وللتذكير ما بين (٢٠١١- ٢٠١٢) كانت القرارات الأوروبية تتنقل مع ازدياد الدعم التسليحي والتمويلي المباشر للإرهابيين. • تراققت القرارات الغربية التي تمس حياة السوريين مع

روسيا.. تصدّ متواصل لمحاولات تسييس الملف السوري الإنساني



جلسة لمجلس الأمن الدولي حول دخول المساعدات إلى سورية (عن الانترنت)

القرار الألماني البلجيكي الكويتي، بأنه «غير مقبول ولا تتوقف له مقومات البقاء»، لأنه لا يجوز نقل المساعدات الإنسانية إلى سورية من دون موافقة الحكومة السورية. وقال نيبينزيا للصحفيين: «إذا لم تمر مسودتنا، فهذا يعني أن الآلية التي اقترحنا تمديدها لن يتم تمديدها»، وقال: «لم تكن مسودتين أبداً لما يسمى العمليات الإنسانية العابرة للحدود، لكننا أقدمنا على ذلك، أخذين بعين الاعتبار الأوضاع على الأرض في سورية»، وتابع: «الآن الوضع في سورية تغير جذرياً، وتسيطر الحكومة على الجزء الأكبر من أراضي البلاد».

نقل المساعدات الإنسانية لمدة نصف عام، وليس لمدة عام، والإبقاء على معبرين من أصل المعابر الأربعة لنقل المساعدات. والمعبران اللذان تريد روسيا إغلاقهما هما معبر الجيوري، على الحدود بين سورية والعراق، ومعبر الرما بين سورية والأردن. وفي مؤشر إلى أن مساعي الدول المعادية لزيادة عدد ما تسمى الممرات المعتمدة لإدخال المساعدات الإنسانية دون تنسيق مع الدولة السورية ستقود إلى مواجهة في مجلس الأمن بين روسيا والدول المعادية لسورية، وصف مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا مشروع

الاستوائية والكويت والبيرو وبولندا) في بيان تلي في مقر الأمم المتحدة روسيا عدم الاعتراض على تمديد العمل بالألية المعتمدة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الحدود وخطوط الجبهة، زاعمة أن «عواقب عدم تجديد الآلية ستكون كارثية»، وأنه «لا يبدل لهذه الآلية في الوقت الراهن، كما قالت الأمم المتحدة مرات عدة».

في المقابل، روسيا التي تعتبر أن الوضع الميداني تغير مع استعادة الدولة السورية السيطرة على مزيد من الأراضي عرضت على شركائها في المجلس مشروع قرار مضاد، ينص على تمديد عمل الآلية الحالية

الوطن

كما فعلت طوال الأزمة في سورية، تقف روسيا اليوم من جديد بقوة للدفاع عن القانون الدولي الإنساني في مجلس الأمن الدولي، من خلال التصدي لمحاولة تسييس ملف المساعدات الإنسانية إلى سورية من الدول المعادية لدمشق التي تسعى إلى الإبقاء على ملف إدخال المساعدات الإنسانية بتفويض من مجلس الأمن الدولي كمدخل للتدخل في الوضع الداخلي السوري، ومنذ أيام يجري أعضاء مجلس الأمن مفاوضات لتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الحدود وخطوط الجبهة من دون موافقة الحكومة السورية، والتي ينتهي مفعولها في العاشر من كانون الثاني المقبل.

ألمانيا وبلجيكا والكويت، وهي الدول المكلفة التفتّح الإنساني من الملف السوري والتي تسعى لتجديد التفويض الأممي لمدة عام، عرضت مشروع قرار يتضمن تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الحدود وخطوط الجبهة وزيادة نقاط العبور، إلى خسر بعد أن كانت أربع نقاط اثنتان عبر تركيا وواحدة عبر الأردن وواحدة عبر العراق، حيث تتم مناقشة فتح النقطة الخامسة عبر تركيا في مدينة أفيج بريف الرقة الشمالي والتي يحتلها النظام التركي.

وناشدت الدول العشر غير الدائمة والمجلس (بلجيكا وألمانيا وأندونيسيا وجنوب إفريقية وجمهورية الدومينيكان وساحل العاج وغينيا

الاحتلال التركي يصعد من قصفه لشمال البلاد شهداء وجرحى بانفجارين في مبروكة وتل أبيض المختلطين

الوطن - وكالات

المسلمات والقتل والخطف والابتزاز التي يقوم بها الإرهابيون وتدمير منازل الأهالي والاستيلاء على أخرى وإسكان عائلات الإرهابيين فيها.

من جانبه ذكر «المركز السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن تعداد الشهداء الذين ارتقوا جراء انفجار لغم عند بوابة تل أبيض ارتفع إلى ٤ بينهم طفلان اثنان ومواطنه، في حين ارتفع إلى ٥ تعداد الذين استشهدوا وقضوا جراء انفجار سيارة مفخخة ببلدة مبروكة، مشيراً إلى أن عدد الشهداء مرشح للارتفاع بسبب وجود ما لا يقل عن ١٠ جرحى بعضهم في حالات خطيرة.

تلك الانفجارات تراكمت مع تنفيذ قوات الاحتلال ومرتقتها قصفاً مكثفاً استمر ساعتين، على مواقع انتشار ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» بمحيط منطقة شرعراك شمال مدينة الرقة، حسب «المركز» الذي أشار إلى أن هذا القصف المكثف، جاء بعد استهداف ميليشيا «قسد» بداية لغوات الاحتلال التركي بصاروخ موجه ما أدى لتدميرها.

وتحدث «المركز» عن تواصل الاستهدافات المكثفة بالرشاشات الثقيلة وعشرات القاذف الصاروخية على محاور واقعة بريف الرقة الشمالي، بين قوات الاحتلال التركي ومرتقتها من الإرهابيين، من جانب، وميليشيا «قسد» من جانب آخر، وذلك على محور شرعراك ومحاور أخرى غرب عين عيسى، من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

وكالة «هاوار» الكردية من جهتها، ذكرت أن قوات الاحتلال التركي ومرتقتها من الإرهابيين، شنت هجمات على قريتي هوشان وجبهة التابعتين لريف ناحية عين عيسى، وسط مع تحليق لطيران الاستطلاع التركي في سماء المنطقة، وطال تصعيد الاحتلال التركي ومرتقته ريف حلب الشمالي، حيث نفذت قوات الاحتلال صففاً بالمدفعية الثقيلة على مناطق انتشار الميليشيات الكردية في قرية مرعناز ومحيطها من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية، حسب «المركز».

في خرق جديد ل«مذكرة سوتشي» الروسية التركية، تصعد قوات الاحتلال التركي ومرتقتها من الإرهابيين، أمس، من قصفها لشمال البلاد، بالتزامن مع استهداف وإصابة العديد من المواطنين اثر انفجارين وقعوا في مناطق تحتلتها القوات التركية ومرتقتها.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر أهلية أن عربة مفخخة انفجرت بجانب مطعم شعبي في بلدة مبروكة بريف مدينة رأس العين الغربي التي تنتشر فيها قوات الاحتلال التركي ومرتقتها من الإرهابيين، لافتة إلى أن الانفجار أدى إلى وقوع شهداء وجرحى بين المدنيين وحصول دمار كبير في المطعم وأضرار كبيرة في المنازل المحيطة واحتراق عدد من السيارات.

شهدت مدينة رأس العين وعدد من القرى المحيطة بها الواقعة تحت سيطرة قوات الاحتلال التركي ومرتقتها من التنظيمات الإرهابية خلال الأسابيع الماضية انفجار العديد من السيارات والدراجات المفخخة، أسفرت عن استشهاد وجرح العشرات في صفوف المدنيين.

ولا يستبعد الكثير من الأهالي أن تكون قوات الاحتلال التركي ومرتقتها وراء تلك الانفجارات من أجل إرغام الأهالي على النزوح من مدينتهم والاستيلاء عليها وتوطين إرهابيين فيها.

وفي وقت لاحق من يوم أمس، نقلت الوكالة عن مصادر محلية تأكيدها، بأن لغما انفجر سيارة بالقرب من البوابة الحدودية في مدينة تل أبيض بريف الرقة الشمالي والتي تحتلها قوات الاحتلال التركي ومرتقتها من التنظيمات الإرهابية، ما تسبب باستشهاد ٤ مدنيين بينهم طفلان وإصابة ٤ آخرين بجروح متفاوتة الخطورة. وتنتشر حالة من انعدام الأمن والاستقرار في المناطق التي تنتشر فيها التنظيمات الإرهابية المدعومة من قوات الاحتلال التركي، حيث تتواصل أعمال السرقة والنهب

اعتبر أن توسيع مهام «منظمة الحظر» يهدف إلى تطوير أدوات الهجوم على الدولة السورية

النائب مرعي: مواجهة اتهامات «الكيميائي» بضرب التنظيمات الإرهابية التي تستخدمه

موقف محمد



اعتبر عضو مجلس الشعب، أستاذ القانون الدولي العام في جامعة دمشق، أحمد مرعي، أن على سورية مواجهة الاتهامات المزعومة ضدها باستخدام الأسلحة الكيميائية من خلال مواصلة التصدي للعدوان وضرب التنظيمات الإرهابية التي باتت تمتلك هذا السلاح، وذلك في ظل عجز القضاء الدولي وسطوة أميركا على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومرعي مؤلف كتاب «سورية والكيميائي بالوقائع والوثائق» وفي تصريح لـ«الوطن»، لفت إلى أن هناك تطوراً خطيراً حصل فيما يتعلق ودور منظمة الحظر، دعت إليه الدول المعادية لسورية، موضحاً أن «دور المنظمة بات لا يقتصر على التحقق من استخدام السلاح الكيميائي، وإنما تحديد من استخدم هذا السلاح في خطوة خطيرة في دور المنظمات، لأن هذه المنظمات يجب أن تكون حيادية حيث تقوم بعملها المنوط بها والذي يقتصر على التحقق وليس الاتهام».

ورأى مرعي أن مواجهة سورية لهذا الملف في ظل عدم قدرة القضاء الدولي اليوم على مواجهة الولايات المتحدة وأدواتها وسلطتها، تكون من خلال «بناء القدرة الحقيقية على مواجهة كل العدوان وضرب الجماعات الإرهابية المسلحة التي باتت تمتلك هذا السلاح». وفي ٢٤ الشهر الماضي، نشرت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية تقريراً أكدت فيه تلاحق منظمة الحظر بالقرير النهائي حول الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما في نيسان من عام ٢٠١٨.

وأكدت صحيفة «أميركان هيرالد تريبيون» الأمريكية،

صحفي «نيوزويك» المستقيل: شركات أسلحة أميركية مارست الضغوط

وكالات

كشف الصحفي طارق حداد الذي استقال من مجلة «نيوزويك» الأميركية بعد رفضها نشر تحقيق له يوثق التلاعب والتزوير اللذين تما في تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما، عن تعرضه لضغوط كبيرة أجهدها مارسته مؤسسة بحثية أميركية مرتبطة بشركات صناعات الأسلحة، والتي ترتزق من الحروب.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني عن حداد قوله: «حاولت بإصرار نشر هذه المادة، لأنني أعتبرها تهم الرأي العام وذات فائدة، ونتيجة لذلك، أصبحت ضحية للهجمات، وبدأ المحررون يحاولون العثور على خطأ في مقالاتي، وذلك فقط بهدف الضغط علي».

وأوضح حداد أنه «بعد عدة محاولات لنشر مواد عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قبل في أخيراً ماذا لن يسمحوا لي بذلك، ثم بعد ذلك وضعوا قائمة طويلة تتحدث عن أخطائي الشخصية».

وقال: «كنت محبطاً جداً عندما أخفقت جهودي في نشر هذه الأمور وعرفت أن أحد المحررين هو عضو في مؤسسة بحثية أميركية مرتبطة بصناعات الأسلحة أي الشركات، التي ترتزق من الحروب». وتم تبسيط وثيقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في منتصف أيار الماضي، كشفت عن تقرير للخبراء التابعين للمنظمة، خصوصاً في إن محاولات التلويح المستخدمة في الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما تم إدخالها إلى هناك بطريقة يدوية ولم يتم إسقاطها من الجو. وتجاهلت المنظمة في تقريرها النهائي هذه الحقائق، التي تشير إلى أن الهجوم الكيميائي في دوما قد يكون عملاً مبرداً.

وكان حداد قد أعلن في وقت سابق في سلسلة تغريدات على حسابه في «تويتر» أن استقالته تأتي بعد أن رفضت المجلة نشر تحقيق له يتضمن تفاصيل لا تلائم الحكومة الأميركية بشأن تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول الهجوم المزعوم في مدينة دوما عام ٢٠١٨.